صراع المذاهب في تاريخ الإسلام

صراع المذاهب في تاريخ الإسلام

د. رجب بو دبوس

لماذا انقسم المسلمون شيعاً وأحزاباً تتصارع وتتقاتل ويكفر بعضها بعضاً، أشد بأساً على بعضها البعض من بأسها على أعدائها؟

لماذا سالت دماء المسلمين أنهاراً بأيدي المسلمين؟

لماذا دمرت مدن المسلمين وهتكت أعراضهم واستحلت حرماتهم ومثل بعضهم البعض؟

لماذا عندما نقلب صفحات تاريخنا نجدها يفوح منها الدم والحرائق والألم والصراخ والمؤامرات والفتن وأكداس الموتى؟

لقد كان على قدر الامبراطورية التي كونها المسلمون حساسية الصراعات الداخلية التي أنهكت قواها وأنزفت دماها وجعلتها تخر في النهاية لقمة سائغة في أفواه أعدائها «الفرنجة». لولا هذه الأنهار من الدماء التي سالت بين المسلمين، لولا الملايين من قتلى المسلمين بأيدي المسلمين اما كان من الممكن أن تكون خارطة العالم اليوم على غير ما هي عليه؟! ولكي نفهم الأسباب ينبغي أن نتتبع أصل الانقسامات حتى نصل الى نقطة البدأ. وليس هدفنا تجريح أحد،

ولا القاء اللوم على أحد ولا على فرقة دون سواها، لو كان هذا هدفنا ما استحق المداد الذي نريقه على هذه الصفحات، ولكن هدفنا:

١ - معرفة لماذا وكيف ومن المسؤول عن هذا الانقسام عن هذا الجرح من قلب أمتنا الذي لا يزال يقطر دماً.

٢ - وبالتالي تبين طبيعة الانقسام هل هي دينية أم سياسية أم اجتماعية، لقد تراكمت الأحداث بتراكم السنين، وأسالت كل فرقة على قدر الدماء مداداً لتبرير مواقفها، فأخفت هذه التراكمات في أحيان كثيرة الأسباب الحقيقية التي دافعت المسلمين الى سل السيوف ضد بعضهم البعض.

إن الصراع الذي حدث في الإسلام لم يشهد له مثيلا في التاريخ الانساني والضمير الإسلامي لا يزال مثقلا بآثار هذا الصراع والذي غابت أسبابه الحقيقية عن وعي المسلمين وظلت الأسباب الثانوية أو التبريرية تسبح على سطح الوعي وتحافظ على الإنقسام. فما زال من يخطب لاعنا الخليفة س أو ص، وما زال هناك من ينتظر المهدي الذي غاب وعمره احدى عشرة سنة وهناك إلى أمد قريب من كان يرفض مصاهرة غيره من المسلمين أو تكوين علاقات معهم. وهناك من يرى أعدائه أرحم وأحق بعلاقاته من اخوته في الإسلام.

إن الضمير الإسلامي Tranmatisée يعاني أشقاء حاداً بسبب هذه العقدة الصدمية التي توارثتها أجيالا جعلتها تكره وتلعن مسلمين آخرين دون أن تعرف لماذا، لقد صارت هذه العقدة الصدمية إرثاً ثقافياً ينقل من جيل إلى جيل بطقوس محددة. إن طموحنا هو علاج هذه العقدة باظهار أسبابها الحقيقية لتخليص الضمير الإسلامي من

هـذه «المأساة» الدامية التي تثقل عليه من أجل «اسلام بلا مذاهب»!

فاذا عدنا إلى الوراء وتتبعنا مسيرة الأحداث باحثين عن أول بوادر الانقسام في صف المسلمين، نجد أنفسنا وجهاً لوجه مع المجتمع الإسلامي وقد أعلن خبر وفاة رسوله. ولنا أن نتصور الهزة التي أحدثتها هذه الوفاة في النفوس وفي المجتمع الإسلامي حديث التكون. لقد كان الرسول يمثل سلطة دينية باعتباره موحى إليه، كما أنه كان مسموع الكلمة من النواحي المدنية، ولهذا لم يكن لأي خلاف أن يظهر في عهده بل كان يحسم كل بادرة خلاف بكلمة منه فينازل كل مخالف عن موقفه عن طيب خاطر. فإذا وضعنا في اعتبارنا أن:

١ - الوحدة بين القبائل العربية كانت حديثة لم يألفها العرب بعد ولا زال هناك شيوخ قبائل لم يألفوا بعد الخضوع لسلطة مركزية، وإذا كانوا ساروا محمداً فلأنه رسول ولأن أتباعهم تركوهم الى الإسلام، فاذعنوا صاغرين لأنه لا خيار لهم.

٢ - لقد دخل إلى الإسلام أعداد من غير العرب ومن أصحاب الديانات الأخرى وهؤلاء لا زالوا حديثي العهد بالإسلام لم يتكيفوا تماماً مع الحضارة التي جاء بها. فاذا أضفنا الى ما سبق أن الرسول توفي ولم يوص لأحد بالخلافة، ورغم الادعاءات بأنه أوصى أو كاد أن يوصي، الا أن هذه الادعاءات واضح فيها الغرضية خاصة وأن الحجج التي تورد يعوزها الدليل وهي في الغالب لا علاقة لها بموضوع الخلافة. كما أن القرآن خالٍ من أي إشارة محددة إلى نوع نظام الحكم أو طريقة اختيار الحاكم، وما يوجد به من اشارات عامة لم تكن

لتشفي الغليل آنذاك. وقد كان هذا لحكمة نفهمها الآن.

وفي مثل هذه الظروف كان لا بد لوفاة النبي أن تحدث شرخاً في المجتمع الإسلامي حديث التكوين، أو بمعنى أدق أن وفاة الرسول كانت تعني إنقطاع الوحي «وصمت السماء» وان على المسلمين أن يعتمدوا بعد ذلك على أنفسهم. إن رحلة الانتقال من الفترة التي كان المسلمون فيها موجهين بالوحي الالهي إلى الفترة التي يجب أن يعتمدوا فيها على أنفسهم بعد إنقطاع الوحي واكتمال الدين لتشبه حال ذلك الصبي الذي يجد نفسه فجأة - بعد اختفاء أبويه الذين كانا يوجهانه - ملزماً بأن يقرر مصيره وأن يختار طريقه..! إن الى هذه الفترة من التاريخ الإسلامي وما حدث فيها يرجع ما اعترى المسلمين بعد ذلك، ربما الى يومنا هذا؟

لقد كانوا يسألون محمداً، ومحمد يجيب، يأمر، يرشد، يوجه، يحسم وهم يطيعون وينفذون حباً أو كرهاً، وفجأة اختفى محمد! ومع أن القرآن عمل على أن يُعد نفسية المسلمين الى هذا الحدث باشاراته في أكثر من موضع الى أن محمد بشر يطرأ عليه ما يطرأ على البشر جميعاً أي أنه سوف يموت، إلا أن المسلمين لم يكونوا لا نفسياً ولا سياسياً مستعدين لاختفائه من حياتهم، وربما لم يفكروا في هذا ولم يتوقعوه وحتى عندما كانوا يقرؤون القرآن لم ينتبهوا الى ما ورد فيه من ضرورة موت «محمد» وحينما وجدوا أنفسهم أمام الأمر الواقع، زلزل الحدث أشدهم بأساً: لقد اكتشفوا الفراغ الذي خلفه محمد نفسياً وسياسياً واكتشفوا معه حداثة التكوين السياسي الذي يوحد قبائلهم.

إن هذا المنظور النفسي، السياسي، الاجتماعي يجعلنا نفهم بوضوح

ما دار من سقيفة بن ساعدة باعتباره أول بوادر الخلاف بين المسلمين، لقد رفع شيوخ القبائل رؤوسهم بعد أن تأكدوا من إختفاء محمد، وأصبح كل طامح إما الى استلام قيادة المجتمع الجديد أو على الأقل العودة الى البناء القبلي القديم، إن هذا الخلاف ليس حكراً على المجتمع الإسلامي، بل نراه يتكرر حال غياب كل قائد عظيم، إذ يترك جمعاً في نفس المستوى لا يحصل لأي منهم الاجماع. وهكذا رأى الأنصار أن الخلافة لهم، ألم ينصروا محمداً وهو ضعيف؟ ألم يحموه وهو مطارد؟ والقرشيون اعتبروها حقاً لهم لا منازع فيه. وبغض النظر عن بعض الأمور الثانوية مثل اعتزال سعد ابن عبادة زعيم الأنصار المسلمين بسبب اعتداء عمر بن الخطاب عليه في الاجتماع، فإن الأمر قد حسم بمناورة ذكية من عمر بن الخطاب وبحديث مروي عن الرسول ألقى به أبو بكر «الإمامة لقريش»، وتولى أبو بكر الخلافة بدفع من عمر بن الخطاب.

ولكن الخلاف لم يحسم، فعلي بن أبي طالب لم يحضر الاجتماع لاعتقاده بأن الخلافة له لا محالة، ولهذا لم يرض عن البيعة لأبي بكر[1] وتوفيت زوجته فاطمة ابنة الرسول دون أن تكلم أبي بكر، بل أوصت الا يصلي عليها عند موتها، ولهذا دفنت في منتصف الليل سراً حتى لا يعلم أبو بكر بموتها، ولم يبايع عليّ أبي بكر إلا بعد مضي وقت طويل.

وبما أن ابا بكركان مثال المسلم الورع الذي يخشى الله في كل شيء ويعمل بتفانٍ في سبيل الإسلام. ولم يظهر على سلوكه أي اعوجاج

---

(١) فجر الإسلام أحمد أمين ٢٥٣

ولا تعصب لقبيلته. ولما لم يجد فيه شيعة علي مأخذاً، رضوا به إلى حين، وهكذا تمكن أبو بكر من تأجيل الصراع بالعنف تارة - حروب الردة - وباللين تارة أخرى.

ولكنه عندما أتى الحين لم يسلك سلوك الرسول في مسألة الخلافة لقد عايش مشكلة الخلافة وما كادت تورط فيه المسلمين والإسلام من صراع فأوصى لعمر بن الخطاب في آخر ساعاته بخلافة المسلمين حسماً لأي نزاع. وللمرة الثانية يمتنع علي بن أبي طالب عن المبايعة ويظل على امتناعه فترة طويلة يدفعه الى هذا الموقف اقتناعه بأن الخلافة حق له اغتصب منه. ثم ضاعت منه الخلافة للمرة الثالثة عندما اختارت اللجنة التي كونها عمر لاختيار الخليفة، عثماناً كثالث خليفة للمسلمين. وقبل علي الأمر الواقع على مضض لأنه كان أحد أعضاء اللجنة، حتى إذا ما قتل عثمان ضحية مفهومه عن الخلافة باعتبارها «ثوب البسه الله اياه» ولا يحق لأحد أن يخلعه عنه. وبسبب بعض الحرية التي أعطاها لنفسه ولأقربائه في بيت مال المسلمين، فما كان لتاجر مثله تعود البذخ أن يحيا حياة الشظف والتقشف، وبسبب المفاسد والمظالم المرتكبة على يد ولاته في الأمصار وبسبب موالاته لعصبته، ولا ننسى الاشارة أيضاً الى جهود أشهر دعاة علي ابن أبي طالب، عبد الله بن سبأ - يهودي ثم أسلم!؟ - الذي اله علياً ودعا اليه متنقلا في البصرة والكوفة والشام ومصر محرضاً على قتل عثمان[٢]. وأصبح عليا خليفة بعد طول انتظار، لكنه لم يهنأ بهذه الخلافة إلا أياماً معدودة فقد حدث ثاني أخطر انقسام في صفوف

(٢) فجر الإسلام أحمد أمين ص ٢٥٤

اسلام بلا مذاهب ومصطفى الشكعة ص ١٧٤

المسلمين، فعائشة زوج النبي والزبير انشقوا عليه واعتبروه مسؤولا عن قتل عثمان مما اضطر علي الى منازلتهم في أكثر من موقعة. ومعاوية والي الشام رفض طاعة علي واعتبره مسؤولا عن قتل عثمان.

والسؤال هل كان خروج معاوية فقط بسبب مقتل عثمان؟

إن ادارة عثمان لشؤون المسلمين مكنت من إيجاد ولاة أقوياء على رأس ولايات غنية وقوية لهم فيها اليد الطولى خراتها تحت أيديهم وجيوشها تحت أمرهم. بالكاد يرجعون الى الخليفة في أمور الولاية، بحيث أن عثمان كان والياً على المدينة وليس خليفة لكل المسلمين، فتبعية الولايات كانت اسمية خاصة تلك التي كان ولاتها من قبيلة عثمان، لا تتعدى ارسال نصيب من الخراج الى بيت مال المسلمين. ولهذا كان من الطبيعي أن يفكر معاوية في الخروج على طاعة «الخليفة في المدينة» ولم يكن مقتل عثمان إلا العذر الذي تطوعت به الصدف لتبرير هذا الخروج.

فاذا نظرنا الى حلبة الصراع وجدنا الآن أمامنا:

١ - جماعة الذين بايعوا علياً بالخلافة.

٢ - جماعة عائشة والزبير.

٣ - جماعة معاوية بالشام.

وكان من الطبيعي أن يخرج علي لحرب «المشقين»، فاندحرت عائشة والزبير وأنصارهما بعد أن أتى القتال على مئات الألوف من الأرواح، وكاد معاوية أن يلاقي نفس المصير في وقعة صفين ٣٧هـ -٦٥٧م لولا الخدعة المعروفة «بالتحكم» التي تفتق عنها ذهن

عمرو بن العاص، ولقد ترتب على قبول علي للتحكيم ثالث أخطر انقسام والذي لا زلنا للآن نجد آثاره الدامية في أرجاء العالم الإسلامي، وحقق التحكيم ما كان يريده منه عمرو بن العاص: تمزق صفوف علي:

١ - أولئك الذين تشيعوا لعلي وهؤلاء يواصلون التيار القديم المناصر لبيت النبي والذي كان موجوداً منذ سقيفة بن ساعدة ودعمه رفض علي لخلافة أبي بكر وعمر، وجهود عبد الله بن سبأ الناشر لمذهب التشيع في أرجاء الدولة الإسلامية والمحرض الرئيسي على قتل عثمان.

٢ - الخوارج وهم الفئة التي رفضت قبول التحكيم، وانكرت على علي قبوله واعتبرت ذلك طعناً في شرعية خلافة علي وبالتالي أنكروا خلافته بل وكفروه وانتهوا بقتله.

٣ - أنصار معاوية والذين كان جلهم جنود محترفين لا يحاربون من أجل مبدأ بل لمجرد تنفيذ الأوامر، وقلة منهم من أجل مناصب وعدوا بها.

٤ - المحايدون عموماً والذين اما انهم لم يتمكنوا من تحديد أي الفرق أحق من غيرها فاعتزلوا الصراع وأرجئوا الأمر الى الله، أو انهم انهكتهم أهوال المعارك في صفين والجمل والنخيلة.. فآثروا السلامة وأصبح الارجاء بمثابة الصيغة المذهبية التي تمنطق رغبتهم في الركون الى الراحة[٣]. ومن هؤلاء عموماً تفرعت مذاهب السنة.

★ ★ ★

---

(٣) حركات الشيعة المتطرفين محمد جابر عبد العال ص ١٧٥.

إن استعراض ما سلف تلخيصه من التاريخ المعروف لكل قارىء يقودنا الى أمرين:

١ - إن السبب من هذا الانقسام والذي تحول إلى صراع دام سواء في مرحلته الأولى أم الثانية أم الثالثة هو سبب سياسي، فلقد كانت الخلافة أول مسألة اشتد فيها الخلاف بين المسلمين وتشعبت فيها آراؤهم وتكون حولها أهم الفرق الإسلامية[٤] إن الخلاف كان يدور حول المسائل الآتية:

١ - هل من الضروري أن يكون الخليفة من أهل البيت؟

وهنا نجد الشيعة يقررون أن شرعية الخلافة تستمد من الانتساب الى بيت النبي، بينما تقابل هذا الرأي الفرق الأخرى بالرفض.

٢ - هل من الضروري أن يكون الخليفة عربياً؟

وهنا نجد الخوارج يرفضون ذلك ويرون أن أي مسلم صالح لأن يكون خليفة إذا توفرت فيه الشروط المطلوبة.

٣ - هل إذا خالف الشرع يجوز اسقاطه أم أن طاعته لا تتعارض مع سوء مسلكه؟

وهنا نجد الأمويين الذين أرسوا دعائم حكم وراثي يرفضون إمكانية إسقاط الخليفة، بينما نجد الخوارج يتمسكون بهذا المبدأ، بينما يتخذ المرجئة عامة موقفاً وسطاً أو يمتنعون عن الادلاء بالرأي.

ومن الغريب أن تتفق فرقتان على طرفي النقيض حول الوراثة وعدم إمكانية اسقاط الخليفة، فالشيعة أيضاً يقولون بالوراثة في نسل

---

(٤) فجر الإسلام أحمد أمين ص ٢٥٢

يستبعدون اسقاط الخليفة لأنه معصوم والأمويون كذلك وإن كان
لأسباب أخرى غير العصمة

أصبحت الدولة الإسلامية تضم قوميات وأجناس مختلفة وهذا
التوسع السريع لم يمكن العرب من التأثير على هذه القوميات
واستيعابها بل ظلت محتفظة بكل مقوماتها وإذا كانت هذه القوميات
قد قبلت الإسلام إلا أنها لم تقبل العرب، وهذا التوسع للإسلام أدى
الى أن العامل الديني الذي صار يؤسس الدولة الإسلامية لم يعد
متطابقا مع العامل القومي إذ أن هذه الدولة مكونة من عدة
قوميات (٥) الدين والقومية كمحركين للتاريخ يشكلان المعادلة
المستحيلة في التاريخ الإسلامي، فالإسلام يوحد والقومية تفرق،
فالإسلام قوة جذب والقومية قوة طرد وحركة التاريخ الإسلامي تأتي
من رغبة المسلم في الوحدة وفي الانفصال في نفس الوقت أن يحاول
التوفيق بين دينه وقوميته. ولهذا كانت التأرجحات بين الوحدة في
دولة الإسلام والانفصال في دول قومية تطبع كل التاريخ الإسلامي
وإذا كان الإسلام قد آخى بين المسلمين عربا وعجما إلا أن السياسة
ما كان لها أن تتبع نفس الطريق، فغير العرب كانوا يشعرون أنهم أهل
حضارة كانت سائدة قبل اجتياحها من قبل أحلاف البدو؛ ولهذا

(٥) معمر القذافي الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة ص ٢٢

(٦) معمر القذافي الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة ص ٣٣ الى ٣٤

كانوا يكرهون العرب وإذا كانت الصدمة الأولى بالعرب قد شلت قدرتهم على مناهضة العرب الفاتحين إلا أنهم قد واستعادوا هذه القدرة بعد ذلك، فالحرب الطاحنة التي اضطر اليها الأمويون لم تكن فقط بسبب مفاسد الأمويين بل أيضاً بسبب كره العرب(٧) وربما شدة التعصب للإسلام تعني كراهية العرب، ففي هذه القوميات غير العربية وجد المرتع خصباً لكل الدعوات والمذاهب السياسية ولكل الشطحات الأخرى، بل وامدت هذه القوميات الفتن الداخلية بوقودها من البشر، وإذا كانت الفرق عند نشأتها فرقاً سياسية والاختلاف بينها كان في الرأي حوله طريقة الحكم واختيار الحاكم، إلا أن الصراع الذي خاضته بعد ذلك لم يكن سياسياً فحسب بل قومياً أيضاً، أن تتبع بعض المذاهب وما طرأ عليها بعد نشأتها السياسية من صيغة ميتافيزيقية لاهوتية وسرعة انتشارها بين غير العرب والتحمس الشديد لها لا يمكن تفسيره بالعامل السياسي فقط، بل إن هذا كان في أحيان كثيرة ستاراً للعامل القومي، دون أن يقلل هذا من شأن العامل السياسي والذي أدى إلى تمزق هذه الفرق نفسها فالشيعة انقسموا الى خمس فرق أهمها الشيعة الامامية التي انقسمت بدورها الى سبع فرق أشهرها فرقة الاثني عشرية لأسباب سياسية بحتة، والخوارج بلغوا عشرين فرقة بلغ الاختلاف السياسي بينهم إلى درجة الاقتتال(*) والإباضية انقسمت الى ثلاث فرق خارجية بلغ الشطط ببعضها أن يزعم رئيسها يزيد بن أنيسة أن الله سيبعث رسولاً

(٧) فجر الإسلام أحمد أمين ص ٢٧٧ نقلاً عن المقريزي.

(*) راجع الملل والنحل - الشهرستاني. المقالات الإسلاميين للأشعري. الفرق بين الفرق للبغدادي.

من العجم وينزل عليه كتاباً ويكون على ملة الصابئة.

★ ★ ★

ان حجر الزاوية في كل «مذهب» وفي الفرق الصغيرة التي انقسم اليها، والذي يجعله يختلف عن غيره، ويجعل الفرق الصغيرة تختلف عن بعضها البعض داخل الاطار العام للمذهب، هو موقفه من مسألة الامامة وشروط الخلافة وكيفية اختيار الخليفة والموقف المتخذ حيال النظام القائم آنذاك. ولقد انعكست هذه الخلافات السياسية - القومية البحتة على رؤية هذه المذاهب للدين الإسلامي. واذن لم تكن الخلافات دينية تحولت إلى خلافات سياسية قومية، بل بالعكس كانت خلافات سياسية قومية تحولت بعد ذلك الى خلافات «دينية» حين عمدت كل فرقة الى الدين تحاول أن تجعل منه سنداً لها ودعماً لآرائها السياسية ولو بالتعسف في التفسير - الباطنية - وبوضع الأحاديث عن النبي تدعيماً لموقفها، ورغم هذه المحاولات فان «الخلافات الدينية لم تتعد توافه الأمور وليست اختلافاً في صلب العقيدة الإسلامية»[٨] فاذا تفحصنا عن قرب هذه المذاهب والتي يفضل بعض الباحثين أن يطلق عليها اسم «حزب» نظراً لما تتضمنه كلمة حزب من دلالة سياسية أكثر من فرقة[٩] تكشف لنا مقدار الخلاف السياسي وتأثيره على الرواية الدينية، وباستثناء بعض فرق الغلاة التي شطحت حتى خرجت عن الإسلام اما بتأليه علي أو رفض بعض أركان الإسلام فان «الأحزاب الإسلامية» إذا جردناها من

---

(٨) اسلام بلا مذاهب. د.مصطفى الشكعة ص ١٤٥

(٩) اسلام بلا مذاهب. د.مصطفى الشكعة ص ١٤٥

خلافاتها السياسية والقومية لم نجد بينها خلافاً من العقيدة الدينية بذكر الشيعة:

رغم إنقسام الشيعة الى فرق متعددة إلا أنه من الممكن أن نوجز الأساس الذي يقوم عليه التشيع في:

١ - ان الخلافة أو الإمامة تكليف مثل النبوة صادر من الله. أي أن الله الذي اختار رسوله قد اختار أيضاً الامام الذي يخلف الرسول، وإذا كانت مهمة الرسول قد انتهت باكتمال نزول القرآن فان مهمة الامام قد بدأت وتستمر الى أن يرث الله الأرض ومن عليها وبالتالي فان الامام معصوم كعصمة الأنبياء لأنه مكلف من الله[١٠] بينما يرى المعتدلون منهم أن التكليف صادر عن الرسول لعلي لأن الامامة ليست من المصالح العامة التي تفوض الى نظر الأمة بل هي عندهم ركن الدين ولا يجوز لنبي اغفالها ولا تفويضها الى الأمة بل يجب تعيين امام لهم ويكون معصوماً من الكبائر والصغائر. والوصي هنا هو علي الذي يسمى أيضاً «الوصي»[١١]. ومن فكرة الوصية يظهر التأثير الفارسي، إذ لا مناص من إرجاع هذه الفكرة بما تتضمنه من مبدأ التعيين - الالهي أو من قبل الرسول - إلى التقاليد الفارسية في الحكم التي تقوم على الوراثة[١٢]. إذ أن علي قد أوصى

---

(١٠) راجع الحقائق في تاريخ الإسلام د.حسن المصطفوي.وجوهر الموضوع الذي يدافع عليه الكاتب هو أن الخلافة تكليف إلهي كالنبوة لا علاقة للمسلمين بها وإنما كلف الله بها علياً ثم نسله من بعده.

(١١) فجر الإسلام أحمد أمين ص ٢٦٧

(١٢) الحركات السرية في الإسلام د محمود اسماعيل ص ٦٨

للحسن وهذا أوصى للحسين وهكذا(١٣)

- الرجعة: يعتقد الشيعة عموماً أن الإمام لم يمت «لو اتيتمونا بدماغه ألف مرّة ما صدقنا أنه مات. ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً» وفكرة الرجعة هذه أخذها ابن سبأ عن اليهودية كما أنها وجدت في النصرانية وتطورت هذه الفكرة عند الشيعة الى العقيدة بأن الامام المختفي سيعود ويملأ الأرض عدلاً ومنها نبعث فكرة المهدي المنتظر(١٤).

وعلى كل حال فان التشيع على التعموم يعبر كما رأينا عن موقف سياسي في أن علي بن أبي طالب أحق بالخلافة من معاوية بل ومن عثمان، وقد حاربوا الأمويين وأقضوا مضاجعهم بغية الاستيلاء على السلطة منهم وتنصيب الخليفة الذي يريدونه، وقد ركب العباسيون هذه الموجة ثم تنكروا لها ونكلوا بالشيعة، وأصبح «بيت النبي» ستاراً حتى لأشخاص لا تربطهم به أية صلة بل فرضوا صلتهم بقوة السيف، فالخليفة الفاطمي حين يسأل عن نسبه كان يرمي صرة المال في وجه سائليه ويشهر سيفه قائلا: هذا حسبي وهذا نسبي». فتلجم الأفواه اما خوفاً أو طمعاً.

الخوارج:

الخوارج - كما رأينا - مثل الشيعة يرتبط ظهورهم مباشرة بقضية

---

(١٣) أسلام بلا مذاهب د مصطفى الشكعة ص ١٧٠

(١٤) فجر الإسلام أحمد أمين ص ٢٧٠

الامام الذي ينتظره شيعة الاثني عشرية هو محمد القائم بالحجة وولي الامامة ٢٦٠هو وعمره خمس سنوات واختفى وعمره احدى عشر سنة.

سياسية وهي قضية الامامة، فقد كانوا يرون أن الخلافة لا يجب أن تنحصر في قوم بعينهم بل أن كل مسلم صالح للخلافة اذا توفرت فيه شروطها[١٥] لقد تذمروا من احتكار قريش للحكم، بل واعتبروا الحديث الذي ساهم في حسم خلاف سقيفة بن ساعدة وأوصل أبي بكر للخلافة، والمنسوب الى النبي « الامامة لقريش »، حديثاً موضوعاً[١٦] ومجمل آرائهم في الخلافة ما يلي:

١ - يجب أن تكون الخلافة باختيار حر من المسلمين ولكل مسلم الحق في الخلافة إذا كان مستوفياً الشروط أياً كان جنسه أو لونه.

٢ - أن يرغم الخليفة على قبول الخلافة ولا يحق له النزول عنها

٣ - إذا حاد عن الحق وجب قتله.

٤ - إذا كان وضع هذه الأسس موضع التنفيذ مستحيلا فلا داعي للخلافة.

وقد أتعب الخوارج الحكومات المتتالية بسبب لجوئهم الى حرب العصابات الخاطفة وبسبب رفضهم للمبدأ الشيعي « التقية »[*]

وإذا كان الخوارج يرون إمكانية الاستغناء عن الخلافة في حالة عدم توفر شروطها فان هناك من لا يرى هذا الرأي، بل يرى « لا بد

---

(١٥) اسلام بلا مذاهب د مصطفى السباعي ص ١٦٠

(١٦) عشر ثورات في الاسلام د حسن الحربوطلي ص ٦٠

(*) التقية مبدأ شيعي وهو التستر وقبول حتى المذهب المناقض اذا خشي الشيعي على نفسه الضرر.

من أمير حراً كان أم فاجراً »[١٧] أي ضرورة « الخليفة » حتى وان لم تتوفر فيه الشروط الصحيحة للخلافة.

وهذه الفرقة التي تقول هذا الرأي أقل تحديداً وأقل تجانساً من الشيعة والخوارج فهي تجمع.

١ - المحايدين الذين لم يفهموا ما آل اليه أمر المسلمين وما كان بامكانهم تحديد من هو المحق ومن هو المخطىء أهو عثمان أهو علي أهو معاوية عائشة الزبير؟!.

٢ - الانتهازيين الذين تهمهم مصالحهم الخاصة قبل كل شيء وبالتالي لا يهم من يحكم ولا كيف توصل الى الحكم ما دام يحقق لهم مصالحهم.

٣ - والمرجئة الذين رفضوا اتخاذ موقف في الصراع الدائر وأرجئوا الأمر الى يوم القيامة ليعاقب المخطىء ويثاب المصيب. ولهذا تضاربت فيهم الأقوال، فهناك من يعتبرهم مبررين للنظام الملكي الأموي والحكومات الكسروية العباسية[١٨] وقدر البعض أنهم لم يتبينوا الحق من الباطل بعد مقتل عثمان فامتنعوا عن مناصرة أي من الحزبين ولم يشتركوا في الخلاف، أو هم عند البعض الآخر حزب الوسط الوصولي الانتهازي الذي يحدد مواقفه وفق ما تمليه عليه مصالحه. أو هم - كما يقول النوبختي - أهل الحشو وأتباع الملوك وأعوان كل من غلب. لقد كانوا خليطاً من كل هذا يجمع بينهم رباط

---

(١٧) العقد الفريد ابن عبد ربه ج ٢ ص ٣٨٨

(١٨) الحركات السرية في الإسلام د محمود اسماعيل ص ٦ - ٣٣ - ٣٤.

واحد فقط وهو عدم الاشتراك مباشرة في الصراع الدائر على السلطة.

اذن أصبح الخلاف الآن أمامنا واضحاً فأمامنا على حلبة الصراع السياسي ثلاث فرق والرابعة السلطة القائمة الأموية ثم العباسية... الخ. فمن ناحية الشيعة الذين جلهم من غير العرب، والذين حاربوا مع علي ثم مع نسل علي ليوصلوهم الى الحكم لأنهم يرونهم أحق من غيرهم بالخلافة، ضد الحكومات المتوالية، وإن كانوا قد خدعوا ذرية عليّ أكثر من مرة وتركوهم وحدهم في مواجهة أعدائهم. ومن ناحية ثانية الخوارج الذين حاربوا الجميع شيعة وأمويين وعباسيين بل ارتدوا حتى على بعضهم البعض في سبيل النفوذ السياسي. ومن ناحية ثالثة وقفت فرقة غير متجانسة فضلت موقف المتفرج على الصراع الدائر وإن كان موقف المتفرج في صالح المنتصر ضد المهزوم في كل الأحوال.

هذه المواقف السياسية المحضة أخذت تترسخ مع مرور الأيام وسقوط الضحايا بحيث أصبحت تتطلب تبريراً عقلياً.

★ ★ ★

فاذا جئنا الى المستوى النظري فاننا عبثاً نبحث عن خلاف ديني بالمعنى الدقيق للكلمة، وإنما نجد الخلافات على المستويات التالية.

١ - مستوى ميتافيزيقي في مسائل الصفات، والتنزيه والتشبيه والرؤية.

٢ - مسائل فلسفية مثل حرية الإرادة البشرية، والخير والشر.

٣ - مسائل اجتهادية صرفة مثل الأخذ بالقياس أم بالرأي، وهذه الاجتهادات الآن اما تافهة ساذجة أو انها فقدت كل قيمتها وأصبح تكرارها مضيعة للوقت. هذه الاختلافات فيما عدا حرية الارادة البشرية ومسألة الخير والشر لا تشترط موقفاً سياسياً، بل يختلف فيها من متكلم الى آخر أحياناً بغض النظر عن الحزب السياسي الذي ينتمي إليه. أما الخلاف السياسي فقد انعكس على المستوى النظري في قضيتين مهمتين، بل ان هاتين القضيتين يمكن أن يستنبط موقف المتكلم فيها بمجرد معرفة الى أي حزب سياسي ينتمي. فالأمويون وأهل السنة عموماً ما كانوا يقبلون القول بحرية الإرادة البشرية لأن في هذا تأثير سلبي على حكمهم، ويفضلون القول بالجبرية، ولهذا أمر هشام بن عبد الملك بقطع يدي غيلان الدمشقي ورجليه وقتله ثم صلبه(١٩). وكان من الطبيعي أن يميل المعتزلة الذين يرون حرية الإرادة البشرية الى الخوارج الذين يشاطرونهم هذا الرأي(٢٠)، بينما يتملص الشيعة من هذه القضية وراء ركام من الكلمات والمماحكات اللفظية.

وترتبط قضية الخلاف الثانية على المستوى النظري ارتباطاً وثيقاً بالظروف السياسية، فلقد قتل عثمان بأيدي مسلمين، وانشقت عائشة على علي وقاتل معاوية علي، ثم قتل علي. فمن هو الظالم في كل هذا ومن هو المظلوم؟ من هو الكافر ومن هو المؤمن؟ من كان مخطئاً علي أم معاوية، عثمان أم قاتلوه، وهل كان علي محقاً في موقعة الجمل أم عائشة؟

---

(١٩) فجر الإسلام أحمد أمين ص ٢٨٥

(٢٠) مروج الذهب المسعودي ج٤ ص ١٥٤

وهنا أيضاً يمكننا أن نستنبط الاجابة من معرفة الى أي حزب ينتمي المتكلم، إن مرتكب الكبيرة وهل هو مؤمن أم كافر أم بين بين لم يكن مقصوداً به الزاني أو شارب الخمر، فهذه الأمور لم تكن لتشغل بال المتكلمين الى هذا الحد، بل المسألة أخطر من شارب خمر أو زانٍ، إنها مسألة الحكم واغتصاب الحكم، والموقف الذي يجب أن يتخذ من الحاكم إذا حاد عن الصواب، أو هل تجب طاعة الحاكم في كل الظروف، وهل علي على حق أم معاوية؟ وأيهما المؤمن وأيهما الكافر، وقد استدْعى هذا من كل فرقة أن تحدد مفهوم الايمان. وليس غريباً أن نجد تحديد مفهوم الايمان يتفق بل يترجم الموقف السياسي الذي تتخذه الفرقة. فها هم المرجئة عموماً الذين فضلوا موقف المتفرج من الصراع يبرون موقفهم بتحديد للايمان ينطبق عليهم، فيرون أن الايمان تصديق بالقول دون العمل، بمعنى أن العمل ليس ركنا من أركان الإيمان ولا داخلا في مفهومه[٢١] وبهذا يبررون قعودهم أثناء الصراع. وبهذا الرأي يواصلون، بل يطبقون موقفهم السياسي، فهم لا يكفرون الشيعة ولا الخوارج ولا الأمويين ويعترفون بكل الخلفاء ويعتبرون الجميع مسلمين حتى وان عملوا ما لا يتفق مع الايمان، وجعلوا لأنفسهم مبدأ «لا تضر مع الايمان معصية ولا تنفع مع الكفر طاعة»[٢٢] وهذا يعني بشكل من الأشكال شرعية حكومة الأمويين، ولهذا كان من الطبيعي أن يلتف عليهم الأمويون ويستعينون بهم في مناهضة الخوارج، إذ لو تساءلنا وفقاً لمذهبهم هذا عن أي الاثنين أحق بالخلافة رأينا المرجئة عموماً يقبلون بالأمر

---

(٢١) الأشعري مقالات الاسلاميين ص ١٤١

(٢٢) أحمد أمين فجر الإسلام ٢٧٩

الواقع - حكم الأمويين - ويرجئون الفصل في هذا الى يوم القيامة.

وموقف المعتزلة وإن كان يختلف قليلا عن المرجئة إلا أنهم يعتبرون نسبياً مهادنين للأمويين بوقوفهم موقفاً وسطاً بين المرجئة والخوارج حين ادعوا المنزلة بين المنزلتين، أي أن مرتكب الكبيرة ليس مؤمناً وليس كافراً، وقد تأرجحت فرقة المعتزلة حسب قادتها الفكريين، فهي تارة تغازل الأمويين وتارة أخرى تميل الى الخوارج للتشابه بين آرائهم في الخلافة، فقد نادى بعض المعتزلة بأن اختيار الخليفة أمر مفوض الى المسلمين(٢٣)، غير أن الخوارج اعتبروا العمل جزءاً من الايمان ومن يرتكب الكبيرة فهو كافر، ومرتكبي الكبيرة هم أعداء الخوارج ولهذا كفروا جميع أعدائهم بل كفروا بعضهم بعضاً. أما الشيعة فلم يقرنوا العمل بالايمان، بل رأوا إبطال العمل وفقاً للايمان إذا كان سيلحق الضرر بصاحبه، وهذا هو مبدأ التقية عندهم، إلا أنهم أضافوا ركنا للإسلام من عندهم من لا يؤمن به فهو كافر يحل هدر دمه وعرضه.

هكذا نرى بوضوح انعكاس الموقف السياسي على الموقف الكلامي ومناقشة حرية الإرادة وفي تحديد المؤمن والكافر، فرغم الصيغة اللاهوتية التي تضفي على هذه المناقشات إلا أنها أساساً خلاف سياسي المقصود منه:

١ - هل يمكن أن يقبل المؤمن الظلم ويرضى الفساد ويظل مؤمناً

٢ - هل اغتصاب الحكم يتعارض أو لا يتعارض مع الايمان؟

---

(٢٣) المسعودي مروج الذهب ج٤ ص ١٥٤

٣ - هل فساد الحاكم يلغي واجب طاعته أو لا يلغي؟

٤ - هل حكامنا أقدارنا لا حيلة لنا فيهم؟ أم هم من صنعنا؟

وكل حزب يجيب عليها بما يتفق مع سياسة حزبه، ورغم أن مئات المجلدات كتبت في هذه القضايا إلا أن الآراء المبثوثة فيها اذا جردناها من أطارها الحزبي السياسي فقدت كل قوتها، بل وفقدت مبررها.

هكذا تتعرى أمامنا المذاهب لتكشف عن طبيعتها السياسية سواء في هذا الشيعة أم الخوارج أم السنة فنراهم مجرد أحزاب سعت الى السلطة أو دافعت عن السلطة وبردتها، وبالتالي تزول عنها تلك القدسية التي أضفاها عليها الجهل ومرور القرون والسياسة.

د. رَجَب بو رَبوس

بنغازي ١٠/ ٢/ ٨١

هجوم(*)

كون الرسول تحدث فهذا ما لا شك فيه، وليس حتى موضوع نقاش، فلم يكن عاجزاً ولا ابكما، بل كان عربياً طليق اللسان، حلو العبارة، أدبه ربه فأحسن تأديبه، وثقفه القرآن فاستوعب. وهو كصاحب رسالة، كان من الطبيعي والمنطقي أن يرشد أصحابه وأن يوجههم في سلوكهم وأن يفسر لهم بعض ما غمض عليهم. والمشكل ليس في اقرار هذا من حيث العموم، ولكن المشكل هو كيف نتأكد من أن الستمائة ألف حديث التي قال يحيى بن معين أنه كتبها بيده، هي أحاديث الرسول؟! وأن السبعمائة الف حديث التي ينسب أحمد بن حنبل إلى أبي زرعه حفظها هي فعلا صادرة عن النبي؟ وكيف نتأكد من أن المائة الف حديث التي يحفظها البخاري، ويعدها صحيحه - عدا المائة الف الأخرى التي يحفظها ويعدها غير صحيحة هي فعلا من قول الرسول[1]؟.

وأول علامات الاستفهام التي تواجهنا هي: هل بالامكان حفظ

(*) يراجع: حوار معمر القذافي مع علماء الدين
وخطابه بمناسبة المولد النبوي. منشورات إدارة التوجيه المعنوي.

(١) راجع تدريب الراوي ص ٨.

سبعمائة الف حديث؟ أو ستمائة الف أو حتى مائة ألف حديث؟!

إن هذه الإمكانية مستحيلة إلا إذا نظرنا الى هؤلاء الحفاظ على أنهم بسيكولوجياً وفسيولوجياً يختلفون عن الانسان العادي، بل أدق أحياناً من آلات التسجيل الحديثة! بحيث يتمكن من حفظ سبعمائة الف حديث بسلسلة أسانيدها التي تطول ببعد الحافظ عن عهد الرسول. إن التجربة البسيطة تثبت لنا استحالة ذلك، فلو طلبنا من أحد الحاضرين ترديد أسطر قليلة مما نقوله دقائق بعد سماعه لتبينا استحالة حفظ هذا العدد الهائل من الأحاديث وأسانيدها.

ولا يصح هنا التبجح بقوة ذاكرة هؤلاء إلى درجة فوق - عادية! هذه الحجة المدعومة أحياناً بطرق ملتوية بعيدة عن مسألة الأحاديث، ليست بريئة! لقد امتدحت أول الأمر ذاكرة العرب في حفظ الشعر، واعتمادهم الكلي على الذاكرة - مع أن هذا يعوزه الدليل - لكي يقنعونا بعد ذلك بأن الأحاديث المروية هي فعلا من قول الرسول.

ولكن لنا هنا أن نلاحظ أن الكثير من الرواة والحفاظ ليسوا عرباً وبالتالي تسقط هذه الحجة إلا إذا قصرنا حفظ الأحاديث وروايتها على العرب فقط. ثم انه ليس كل العرب متمرسين بقول الشعر حفاظاً له، وبالتالي يصبح طبقاً لهذه الحجة أن يقصر أخذ الأحاديث عند العرب الحفظة المتمرسين برواية الشعر، وهذا ما يخالف واقع أمر الرواة، والحفاظ. ثم إن الأحاديث في لغتها وتركيبها تختلف تماماً عند الشعر، فاذا كان حفظ الشعر نسبياً سهلا لسلاسته من حيث الوزن والقافية، فان هذه السهولة لا تتوفر في مسألة الأحاديث، بل ان طلب السلاسة في الأحاديث أدى إلى الاختلاق

فيها، فلقد سئل شعبة بن الحجاج: مالك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث؟ فرد «من حسنها فررت»[٢].

ولقد أدت استحالة الحفظ عن الرسول لفظاً، باعتراف المشتغلين بالحديث، إلى اضطرارهم التساهل من حيث الألفاظ والاعتماد كلية على المعنى. ولكن والمشكلة هنا تجرنا الى فقه اللغة ذاتها: هل يمكن للمعنى أن يكون مستقلاعن اللفظ بحيث يمكن ايراد المعنى بعدة الفاظ؟! الا توجد اختلافات دقيقة حتى بين المترادفات؟! وحتى لو افترضنا ذلك، من يضمن لنا أن المحدث قد فهم فعلا المعنى واستوعبه، وأصبح بامكانه أن يصيغه في عبارات من عنده. ولكننا نجد من يروي «حوت» بدلا من «حيث» أو «لغيت» بدلا من «لغوت» أو «وعوثاء السفر» بدلا من «وعثائه»... الخ مما اضطر أبو عبيد (-٢٢٣ هـ) إلى القول «لأهل الحديث لغة ولأهل العربية لغة»[٣] وهذا التغيير في الألفاظ، مهما تشابهت يحدث تغييراً في المعنى حتى وإن خيل للراوي أنه ينقل ما سمعه، كما أن هناك عوامل نفسية، لم تعد مجهولة اليوم، تؤكد أنه في كثير من الأحيان ان ما سمعه الراوي ليس بالضرورة ما قد قيل!

وقد انتبه المسلمون الأوائل أنفسهم الى هذه المعضلات، والى صعوبة الحفظ ان لم تكن استحالته، ولهذا نجد أحد المكثرين، وهو أبو هريرة يحاول تبرير اكثاره ويؤكد إمكانيته للحفظ رغم هذا الاكثار، بادعاء أن رسول الله قد زوده بها فقد قال «قلت يا رسول الله

---

(٢) الجامع ٧/ ١٢٧ وجه ٤.

(٣) علوم الحديث د.صبحي الصالح ص ٨٣.

اسمع منك الكثير فلا أحفظ، قال: ابسط رداءك فبسطته فحدثني حديثاً كثيراً فما نسيت شيئاً مما حدثني به »[٤] ولا يخفى ما في هذا القول من دور منطقي، ولكنه يثبت لنا أنه كان هناك في مقدرته على الحفظ ومقدرة غيره.

وهذه الصعوبات تزداد حدة حين نلم بمسألة تدوين الحديث، فلقد اعترف سفيان الثوري قائلا: «ان قلت اني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني فانما هو المعنى ».

ان الثابت عمليا لا قولا فقط ، ان الرسول منع كتابة أحاديثه، وتعلل البعض ان عدم كتابة الأحاديث يرجع الى قلة الكتبة أمر لا ينهض عليه دليل، بل بالعكس تؤكد الأدلة توفر الكتبة، فالرسول أمر اسرى بدر أن يفدي كل كاتب منهم نفسه بتعليم المسلمين الكتابة، كما أن كتبة الوحي قد بلغوا أربعين كاتباً[٥]. ولقد نهى الرسول صراحة عن كتابة أحاديثه مخافة التباس أقواله وشروحه وسيرته بالقرآن وقال «لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه »[٦]. وقد أخذ الصحابة بهذا النهي، فهذا أبو بكر، وثيق الصلة بالرسول والذي كان ثاني اثنين بالغار، يجمع بعض الأحاديث ثم يحرقها مخافة الا يكون قد حفظها جيداً[٧]، كما يرفض عمر تدوين الأحاديث مخافة أن يكب الناس عليها ويتركوا كتاب الله[٨] كما فعلوا

---

(٤) علوم الحديث د.صبحي الصالح ص ٣٦٠

(٥) علوم الحديث د.صبحي الصالح ص ١٧

(٦) صحيح مسلم ٢٢٩/٨

(٧) تذكرة الحفاظ ٥/١

(٨) علوم الحديث ص ٤٠

بعد ذلك. وقد ضرب عمر أبي هريرة ومنعه من رواية الحديث، وأنذره بالنفي ان هو روى. ومجمل القول أن الصحابةلم يرفضوا فقط تدوين الحديث، بل كانوا يرغبون عن روايته أيضاً، وينهون عنه، ويتشددون فيما يروي لهم منه، فعمر وأبي بكر كانا لا يقبلان الحديث من الصحابي أياً كانت منزلته إلا إذا جاء عليه بشاهد يشهد معه أنه سمعه من النبي، وكان علياً يستحلف الصحابي على ما يرويه من أحاديث النبي.

فلماذا رفض النبي تدوين أحاديثه؟ لو كان يريد لها أن تصبح مصدراً للتشريع الإسلامي - كما اتخذت الآن! - أما كان من الأولى به أن يراقب تدوينها بنفسه كما فعل مع «القرآن»، وان يستعيدها ليتأكد من دقة تدوينها؟ الواقع أن رفض التدوين، بل والنهي صراحة عنه، وعدم توفر أي تدوين للأحاديث طيلة المائة سنة الأولى من الهجرة، يؤكد لنا أن الرسول لا يريد لغير القرآن أن يكون شريعة للمسلمين. وهذا الرأي ليس بالبدعة فقد اعترف به الفقهاء أنفسهم عندما جعلوا الحديث في المرتبة الثالثة من مصادر الشريعة، لأن الأحاديث، وهذا باجماعهم، مظنونة وليست مؤكدة، بل ان الفقهاء اجازوا لأنفسهم مخالفة الأحاديث «المتفق على صحتها» ففي الحنفية والمالكية والشافعية كما في غيرها مئات من المسائل المخالفة للأحاديث المنسوبة للرسول «والمتفق على صحتها» دون أن تعد هذه المذاهب مخالفة لأصول الدين.

اذن لماذا دونت الأحاديث؟ ولماذا هذا الاهتمام المتزايد بها؟

قبل أن نجيب على هذه التساؤلات علينا الاسترسال في معرفة متى وكيف دونت وما رأي الذين دونوها أنفسهم.

اذا كان عمر بن الخطاب لم يلبث أن عدل عن كتابة السنن بعد أن عزم على تدوينها قائلا «اني والله لا ألبس كتاب الله بشيء»[٩] إلا أن هذا الموقف لم ينفرد به الصحابة فقط حين اتلفوا ما كتبوه خشية أن تكون الذاكرة قد خانتهم[١٠] فقد تابعهم فيه التابعون أيضاً، فقد امتنع عبيدة بن عمرو السلماني المرادي (-٧٢ هـ) وابراهيم بن يزيد التيمي (-٩٢ هـ) وجابر بن زيد (-٩٣ هـ) وابراهيم بن يزيد النخعي (-٩٦ هـ) عن تدوين الحديث وأبو سعيد الخدري كان يرفض كتابة الأحاديث قائلا «لن تكتبوه لن تجعلوه قرآناً».

مضى إذن القرن الأول الهجري ولم يجعل أحد من الخلفاء للحديث صيغة رسمية، أي لم يعهد الى جمعه الصحابة ولا كبار التابعين، ولم يعن لهم أن يستوثقوا مما في أيدي الناس من الحديث، وأن يجمعوا ما «صح» منه عندهم. ويبدو أن أول من أمر بذلك هو الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (-١٠١ هـ) حين أمر رسمياً بتدوين الحديث، ورغم أن أول من دون الحديث هو جابر بن زيد (-٩٣ هـ) وهو خارجي اباض في ديوان اسمه ديوان جابر - مفقود - إلا أن التدوين الرسمي تم على يد امام الحجاز والشام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المدني (-١٢٤ هـ) وقد حق له بذلك أن يفخر بأنه أول مدون رسمي للحديث «لم يدون هذا العلم أحد قبلي»[١١]. وإذا كان مالكاً قد رفض أول الأمر تدوين الأحاديث لأنه ربما اعتبر هذا بدعة، إلا أنه عاد ورضخ للمنصور حيث الف «الموطأ» الذي أراد

---

(٩) علوم الحديث ص ٤٠

(١٠) علوم الحديث ص ٣١

(١١) علوم الحديث ص ٤٦

المنصور أن يحمل الناس عليه. وقد روى الموطأ عن مالك أكثر من ألف رجل، ولهذا تعددت رواياته فبلغت تلاثين لم يشتهر منها إلا عشرون، وأشهرها رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي المعمودي، ومع ذلك فقد فضل مالك (٩٣-١٧٩ هـ) سلوك أهل المدينة (السنة العملية) على الأحاديث حين يحدث تعارضاً، مما يفسر بعدم ثقته في صحة الأحاديث المروية عن الرسول.

اذن من الثابت أن تدوين الأحاديث تم في القرن الثاني الهجري بعد وفاة الرسول بحوالي قرن من الزمان، والثابت أيضاً أن هذا التدوين لم يتم عن رغبة ولا مبادرة شخصية من «الحفاظ» بل بأمر رسمي من الخليفة، وباستثناء جابر بن يزيد الخارجي الذي دفعه الى التدوين أسباب أخرى، فان الندم والحسرة نجدها عند اللذين شاركوا في التدوين مما يؤكد أنهم لم ينهضوا بالأمر من تلقاء أنفسهم، بل على كره، بتحريض من الأمراء وائتماراً بأمرهم فقد قال الزهري الذي يفخر بأنه أول مدون رسمي للحديث وكان يعتذر عما قام به «كنا نكره كتابة الأحاديث حتى أكرهنا عليها هؤلاء الأمراء»[١٢]. إذن نستطيع أن نستخلص مما سبق أن النبي رفض تدوين الحديث وبالتالي لم يقصد منه أن يكون مصدراً لشريعة المسلمين، وان الصحابة تابعوه في هذا، وان الذين قاموا بالتدوين في وقت متأخر كان ذلك على كره منهم تنفيذاً لأمر. فلماذا اذن دونت؟!

هل حرصاً عليها من الضياع؟

هل لاستخدامها في التشريع؟

---

(١٢) طبقات ابن سعد ٣/٢ ص ١٣٥

ان التدوين تم في نهاية القرن الأول الهجري، أي بعد حوالي نصف قرن من الفتنة المستمرة المستعرة بين المسلمين، وانقسام المسلمين على أثرها إلى أحزاب متناحرة متصارعة على السلطة من خوارج وشيعة ومرجئة أو حزب الحكومة، والحقيقة أن الاهتمام بالأحاديث قد بدأ قبل تدوينها لاستخدامها في الصراع السياسي الدائر آنذاك بين علي وعائشة، وقبل ذلك بين شيعة علي وأبي بكر وعمر وعثمان، ثم الصراع الدموي بين علي ومعاوية، ثم الأمويون والشيعة والخوارج.. الخ، وإذا تساءلنا في ذلك الوقت أي سلاح يمكن أن يشهره حزب على خصومه حين تغمد السيوف، كيف يقنع حزب جمهور المسلمين وجماعته بالدرجة الأولى بعدالة قضيته؟ ان اللجوء الى القران كان مستحيلا، فلم يكن بالامكان تحريف كلمة واحدة منه، فقد كان مدوناً بدقة وموزعاً بشكل يستحيل معه التلاعب فيه، وإذا أخذنا في الاعتبار الحمية الدينية عند المسلمين، لم يكن هناك بد بالنسبة للأحزاب المتصارعة، حتى ما قبل الفتنة، من اللجوء الى ذلك الذي نزل عليه القرآن، كل يحاول أن يجذبه الى صفه حتى وإن كان في قبره، وقد ساعدهم في هذا من ناحية عدم تدوين الحديث ومن ناحية أخرى انقسام الرواة والحفاظ سياسياً داخل الأحزاب المتصارعة، بحيث يستحيل الاجماع ويسهل الوضع. وإنطلاقاً من هذه المعطيات أخذ كل حزب يقذف بمئات الأحاديث أما في مدح مذهبه وبيان أنه المذهب الوحيد الذي على الإسلام، أو في ذم أعدائه وبيان أنهم أهل النار.

ولهذا جاء تدوين الحديث نفسه في هذه المرحلة المتأخرة كحلقة من سلسلة الصراع السياسي على السلطة، فلقد وضعت الشيعة آلاف

الحديث مدحاً في علي وذماً في معاوية، كما وضع الخوارج آلاف الحديث ذماً في الاثنين وتصرة لمذهبهم السياسي، كما وضع الأمويون آلاف الحديث رداً على الشيعة والخوارج بل أحياناً نفس الحديث يرتد على واضعه بأن يحذف منه اسم ويضاف له اسم آخر.

ولكن الأمويين أدركوا أنهم بهذا السلاح لن يتمكنوا من مجاراة «الوضع» كما أنهم باعتبارهم فعلياً أصحاب سلطة لم يكن يهمهم كثيراً استقطاب عامة المسلمين، ولهذا فان لجوءهم الى تدوين الأحاديث يعني أن وضع الأحاديث بدأ يضايقهم، ولهذا فان تدوين الحديث والذي تم على يد فقهاء وحفاظ اما محايدون أو انصاراً للأمويين وقد كان هذا التدوين في صالح الأمويين، فقد حقق لهم.

١ - اخراج الأحاديث في ذم معاوية وكذلك تلك التي تمدح خصومه باعتبار أن هناك استحالة تاريخية، وان تكن الأحاديث التي وضعت في مدح معاوية قد أخرجت أيضاً، فهذا لم يكن يهم من بيده السلطة الفعلية.

٢ - تجريد الخصوم من هذا السلاح وإن لم يعد بإمكان الأمويين استخدامه.

٣ - وباعتبار أن المدونين - أهل السفه - ليسوا معادين للدولة الأموية بل ان التدوين تم بأمر خليفتها، يضمن عدم وجود من الأحاديث ما يضر بها وسواء فكر الخليفة عمر بن عبد العزيز في هذا أو لم يفكر فان العبرة بالنتائج ويؤكد ما قلناه ما جاء في مقدمة صحيح سالم عن ابن سيرين أنه قال «لم يكونوا يسألون عن الاسناد»، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلي أهل السنة فتؤخذ

أحاديثهم وينظر إلي أهل البدع - الأحزاب الأخرى - فلا يؤخذ حديثهم.

إذن قبل الفتنة لم يكن هناك أي تدقيق، أما ما بعد الفتنة فقد صار المعيار حزبياً.

ان الصراع السياسي، واستخدام الأحاديث سلاحاً في هذا الصراع هو وحده الذي يفسر هذه الأهمية المتزايدة التي أعطيت للأحاديث ولهذا الركام الهائل من الكتب التي وضعت فيها كلما ابتعدنا عن زمن الرسول وصحابته. إنه يكفي أن تعرف المحدّث من أي حزب هو من الصراع حتى تعرف ماذا يرفض وماذا يقبل من أحاديث. أما من حيث التشريع فلا قيمة لها تذكر كما سنرى.

الوضع:

لقد ثبت اذن أن الأحاديث «النبوية» انتحلت ولفقت في خدمة أغراض المتصارعين على السلطة[١٣] ولما كان ليس بالامكان العثور على محدث واحد لم يتورط سياسياً، ولو بوقوفه على الحياد، فإن العثور على حديث واحد مؤكد صدوره عن النبي صار مستحيلاً استحالة العثور على ابرة في قاع المحيط مع علمنا بوجودها! ولا يجب أن ننظر إلى التدوين على أنه كما يدعى لحفظ «أحاديث الرسول» من الضياع، بل على أنه حلقة في سلسلة الصراع، هذا التدوين الذي لم يقتصر على الامويين، فقد سبقهم اليه اعداؤهم، فقد وضع جابر بن زيد (-٩٣ هـ) ديواناً في الأحاديث ولنا ان نتصور الخارجي ماذا

---

(١٣) الحركات السرية في الإسلام/ د محمود اسماعيل ص ٧

يروى من أحاديث (١٤) واذا كان أهل السنة لا يقبلون إلا الأحاديث المروية عن طريق أهل السنة، فان الشيعة الاثني عشرية لا يقبلون إلا الأحاديث المروية عن طريق أهل البيت عن جدهم علي بن أبي طالب ويرفضون بقية المحدثين مثل أبي هريرة، وأما السنة فيعتمدون ما يرفضه الشيعة، وهكذا اتسعت دائرة الخلافات بسبب الأحاديث[١٥]؟!.

لقد ثبت اذن أن كل الأطراف المتنازعة قد تكالبت على وضع الأحاديث فقد قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ١ ص٣٥٨ «وذكر شيخنا الاسكافي أن معاوية وضع قوماً من الصحابة وقوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة في علي تقضي الطعن فيه والبراءة منه وجعل لهم على ذلك جعلا يرغب في مثله»[١٦]. ويذهب الى أن أبي هريرة وعمر بن العاص والمغيرة بن شعبة، وعروة بن الزبير من هؤلاء الوضاعين[١٧] ولقد حارب الشيعة الأمويين بمثل ما حوربوا به، فلما وضع الأمويون الحديث في فضائل الصحابة وخاصة عثمان - عدا عليا والهاشمين - وضع الشيعة أحاديث كثيرة في فضائل علي وفي المهدي المنتظر وفيما يؤيد مذهبهم عموماً، وربما فاقوا في هذا الأمويين، فاشتغل بعضهم بعلم الحديث وسموا الثقات وحفظوا الأسانيد «الصحيحة» ووضعوا بهذه الأسانيد أحاديثاً تتفق مع مذهبهم، وانتحلوا أسماء ليست لهم كالسدي وابن قتيبة بل وضعوا

(١٤) إسلام بلا مذاهب/ د مصطفى الشكعة ص ١٦٦

(١٥) اسلام بلا مذاهب/ د مصطفى الشكعة ص ١٩٧.

(١٦) الحقائق في تاريخ الإسلام ص ١٢١ د حسن المصطفوي.

(١٧) الحقائق في تاريخ الإسلام ص ٣٢١

كتباً نسبوها لائمة أهل السنة مثل «سر العارفين» الذي نسبوه للغزالي[١٨].

وان كان وضع الحديث قد بدأ قبل سنة ٤١ هـ، لأن الخلاف السياسي لم يبدأ من هذا التاريخ فقط، إلا أنه من هذا التاريخ قد ظهر بشكل لم يسبق له مثيل وأدى الى استلال السيوف، ففي عهد الخليفة الرابع انكشف الخلاف المستتر وانقسم المسلمون شيعاً وأحزاباً الى جمهور وخوارج وشيعة.. الخ وركبوا، كما قال ابن عباس، الصعب والذلول في الأكثار من التحديث حسب الأهواء فكان الانتصار للمذاهب منذ أول الأمر أهم الأسباب الداعية الى وضع الحديث والاشتغال به، حتى ان رجلاً من أهل «البدع» رجع عن بدعته، كما يذكر عبد الله بن يزيد المقري، جعل يقول «انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه فإنا كنا اذا رأينا راياً جعلنا له حديثاً». ولكن كم رجع من أهل البدع عن بدعتهم؟! ومن هم أهل البدع؟ وهنا، اذا حاولنا الإجابة على هذا السؤال، خاصة الأخير، فاننا سسننساق الى موقف سياسي كما لا يزال يفعل من يعيشون القرن العشرين بأجسامهم، اما نفوسهم وعقولهم فقد تحجرت في الماضي، في زمن الفتنة! وقد ذكر حماد بن سلمة «أخبرني شيخ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الأحاديث»[١٩] ولا يجب ان ننسى أن «البدعة» و «الرافضة» منهم تتقاذفها الأحزاب في صراعها المرير.

الانقسام السياسي اذن هو المسؤول الأول عن هذه الأهمية التي

---

(١٨) فجر الإسلام ص ٢٧٥ أحمد أمين.

(١٩) علوم الدين ص ٢٦٧

أعطيت للأحاديث، بحيث أن أهميتها صارت تتعاظم عكسياً كلما بعدنا عن عهد الرسول، لأن الصراع السياسي اضطر كل حزب الى تبرير موقفه بربطه بالدين أحياناً أيضاً لاخفاء الأساس الشعوبي للحركة السياسية، ولما كان الاختلاف في القرآن مستحيلا، فقد اتجهوا الى أحاديث ذلك الذي جاء القرآن على لسانه، فجعلوه يحدث عن أسوأ ما كان من الممكن تاريخياً ان يكون على علم مسبق بها، وهكذا اتخذت الأحاديث أهمية خاصة تفوق أحياناً أهمية القرآن، سواء في ادعاء تمحيصها وتدوينها أو في اختلافها، فالتدوين لم يكن إلا «تشريع» الوضع ورفض هذا «الحق» للخصوم.

فاذا استعرضنا نماذجاً من الأحاديث لم يصعب علينا تحديد الحزب الذي وجدت من أجله ولا الحزب الذي وجدت ضده، فالأمر واضح ولا يحتاج الى ذكاء، مثلا حديث السطل، والرمانة، وغزوة البئر، وحديث الجمجمة، كلها في فضائل عليّ بن أبي طالب وبالتالي يصبح واضحاً ان أصحابها شيعة عليّ وأيضاً الأحاديث التالية «من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» |«أنا مدينة العلم وعليّ بابها» «عليّ منى بمزلة هارون من موسى غير أنه لا بنى بعدي» «لا يحبك الا مؤمن ولا يبغضك الا كافر» «المهدي من ولد فاطمة» «انا سيد ولد ادم وعليّ سيد العرب» «لمبارزة عليّ ابن أبي طالب لعمرو بن عبد ود أفضل من أعمال أمتي الى يوم القيامة» «النظر الى وجه عليّ عبادة» «ان أهل بيتي سليقون من بعدي قتلا وتشريداً وأن اشد قومنا بغضاً لنا بنو أمية وبنو المغيرة وبنو مخزوم[٢٠] لا يزال الاسلام عزيزاً الى اثني عشر خليفة..»

(٢٠) مستدرك الحكم ص ٢٨٧

ويروى عن أم سلمة أنها قالت قال الرسول «الا ان مسجدي حرام على كل حائض من النساء وكل جنب من الرجال الا على محمد وأهلَ بيته عليّ وفاطمة والحسن والحسين»[٢١].

اما الأمويون فيجيبون بأحاديث في مدح صاحبهم معاوية اذ يروون أن رسول الله قال في معاوية «اللهم قه العذاب والحساب وعلمه الكتاب» كما يروون أحاديثاً هدفها الطعن من آل أبي طالب ومكانتهم، قال الرسول «ان آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء. ولىّ الله وصالحوا المؤمنين»

أما أكثر الأمور وضوحاً من تناقضها تاريخياً، اذ وقوعها تاريخياً يجعل من المستحيل أن يكون النبي قد تحدث عنها، فهو ما يروي في حق الخوارج وذمهم «الخوارج كلاب النار»[٢٢]، أو ما يوجد من مسند أحمد[٢٣] عن أبي كثير قال «كنت مع سيدي عليّ بن ابي طالب حيث قُتل أهل النهروان فقال قال رسول الله حدثنا بأقوام يمرقون من الدين (يخرجون) كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يرجعون فيه أبداً حتى يرجع السهم على فوقه، وأن آية ذلك ان فيهم رجلا أسود محدج اليد أحد ثدييه كثدي المرأة» فإذا علمنا أن ظهور الخوارج كان بعد التحكيم أي بعد حوالي أربعين سنة من وفاة الرسول فكيف يقول فيهم الرسول هذا الحديث حين لم يكن لهم وجود؟!

وأما القاعدون أو المرجئة وعموماً أهل السنة فان أحاديثهم التي

---

(٢١) مسنن البهيقي ج ٧ ص ٦٥

(٢٢) ابن ماجة ج ١ ص ٧٢

(٢٣) رواه الترمذي وقال انه حسن

يمنحونها ثقتهم تتفق تماماً مع الموقف السياسي الذي اتخذوه من الفتنة ومن الصراع على الحكم في العموم، والذي يتلخص في القبول بالأمر الواقع، فعن أبي ذر يوردون هذا الحديث الذي يعبر كلمة كلمة عن المبدأ الذي ارتضوه «لا تضر مع الإيمان معصية ولا تنفع مع الكفر طاعة» يقول الحديث «قال رسول الله «ما من عبد قال لا اله إلا الله ثم مات وهو على ذلك الا دخل الجنة قلت وان زنى وأن سرق؟ قال وان زني وان سرق، قلت وإن زني وان سرق؟ قال وان زني وان سرق على رغم انف ابي ذر» وها هو أبو هريرة يروي عن رسول الله «من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصا الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني» ومتفق عليه، واما ابن عباس فيقول قال رسول الله «من كره من أميره شيئاً فليصبر فانه من خرج عن السلطان شبراً مات ميتة جاهلية» (متفق عليه)، وعن أبي بكر انه قال «قال رسول الله «من أهان السلطان أهانه الله» وعن أنس يروي النجار انه قال عن رسول الله «اسمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زبيبة» وعن ابي هريرة مرة أخرى أنه قال، قال رسول الله «عليكم بالسمع والطاعة في عسرك وفي يسرك»[٢٤] بل وإن تشتهر عن عامتهم أحاديث الحض على الرضوخ والاستسلام «مداراة الناس صدقة» وأحاديث تكريه في الحياة» الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر»[٢٥] وعن عمر قال الرسول «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل». وقد يكون من الطبيعي أن تظهر أحاديث «التعزية» هذه في مجتمع مزقته

---

(٢٤) رواه مسلم.

(٢٥) رواه مسلم.

الخلافات وتكدست فيه جثة الضحايا وتعالت من مدنه ألسنة اللهب، واستبيحت حرماته، ولكن لا يكتفي هؤلاء بهذه الأحاديث الانهزامية سياسياً، بل يدفعهم مبدأ الرضى والقناعة الى وضع أحاديث تمجد الفقر وتبين فضله[٢٦] وتمني الفقراء بالجنة شريطة قبول فقرهم، وتدعوهم الى اعتبار الثروة نقمة يجب أن يحمدوا الله انهم لم يمتحنوا بها، فعن أبي هريرة أن رسول الله قال «يدخل الفقراء الجنة قبل الاغنياء بخمسمائة عام»[٢٧] وعن عمران بن الحصين أن الرسول قال «اطلعت على الجنة فرأيت أكثر أهلها فقراء واطلعت على النار فرأيت أكثر أهلها النساء[٢٨]، بل ان قبول الأمر الواقع، والتسليم بكل ما تأتي به الرياح يتعدى كل هذا، فالحديث المروي في الصحيحين يفسر نفسه «المرأة كالضلع الأعوج إن أقمتها كسرتها.وإن استمتعت بها استمتعت بها وفيها اعوجاج» مما يؤكد الطابع الاستسلامي للارجاء في كل شؤون حياتهم بل أن عقدة السجود دفعت الى رواية هذا الحديث عن الرسول «لو كنت آمر أحداً ان يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»★ ولا بأس أن يوردوا بعض الأحاديث التي تتوعد العبيد لكي لا يتركوا ساداتهم «أيُّما عبد أُبعد فقد برئت منه الذمة»[٢٩] «اذا أبعد العبد فقد كفر»[٣٠] وهكذا يجعلون الاستسلام قاعدة والفقر فضيلة والعبودية واجب.

★ ★ ★

---

(٢٦) رياض الصالحين أبو زكريا يحي بن شرف النووي ص ٢١١

(٢٧) رواه الترمذي

(٢٨) رواه البخاري.

(★) رواه الترمذي وقال صحيح.

(٢٩) رواه مسلم - رياض الصالحين ص ٦١٦-٦١٧

(٣٠) رواه مسلم - رياض الصالحين ص ٦١٦-٦١٧

والواقع أن وضع الأحاديث لم يقتصر على أصحاب الأهواء السياسية فقط وان كان هذا أهم دافع الى وضع الأحاديث، وهو الذي قدم في هذا السبيل نموذجاً يحتذى، فالزنادقة استغلوا الفرصة المتاحة لهم من قبل دعاة المذاهب السياسية وأخذوا يعملون جهدهم في وضع الأحاديث فقد وضع الزنادقة حوالي أربعة عشر ألفاً من الأحاديث! وعبد الكريم ابن أبي العوجاء وضع وحده باعترافه أربعة آلاف حديث، ولما أخذ لتضرب عنقه من خلافة المهدي صاح «لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام» كما ان محمد بن سعيد بن حسان الأسدي الشامي المصلوب وضع أيضاً حوالي أربعة آلاف حديث، فقد روي مثلا عن حميد عن أنس أن الرسول قال «أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله» وقصده من ذلك الدعوة الى نبي جديد [٣١]، كما اعترف أبو عصمة نوح بن مريم الملق بالجامع بأنه وضع عن ابن عباس عن النبي أحاديثاً في فضائل القرآن سورة سورة، كما أقر عمر بن صبح بن عمران التميمي أنه وضع خطبة عن النبي، واقرار ميسرة بن عبد ربه الفارس بأنه وضع في فضائل عليّ بن أبي طالب سبعين حديثاً، وقد قال أبو حاتم في نوح الملقب بالجامع «أنه جمع كل شيء إلا الصدق»[٣٢].

ومع ذلك فلم يكن وضع الحديث مقصوراً على أعداء الدين وعلى أصحاب الأهواء السياسية فحسب، وإنما كان «الصالحون» يضعون

---

(٣١) التدريب ١٠٣

(٣٢) علوم الحديث ٢٦٤.

كذلك أحاديثاً عن الرسول ويجعلون ذلك حسبة بزعمهم، ويحسبون أنهم بعملهم هذا يحسنون صنعاً[٣٣] وهكذا حق ليحيي القطان أن يقول «لم نرَ الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث»[٣٤] أو قوله «ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب اليه الخير»[٣٥]. ولقد جرَّح «الأئمة» بعضهم بعضاً، فها هو الإمام أحمد بن حنبل يقول عن الإمام الواقدي «الواقدي يركِّب الأسانيد» وقال عنه يحيى بن معين «أغرب الواقدي على رسول الله عشرين ألف حديث»[٣٦]. كما طعن عمر بن عبيد المعتزلي في رواية أبي هريرة[٣٧] ولا حظ شعبة بن الحجاج أن أبا هريرة يروي عن كعب الأحبار[٣٨]. أما أحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك فقد روى عنهم قولهم «اذا روينا في الحلال والحرام شددنا، واذا روينا في الفضائل تساهلنا»[٣٩]. ومحمد بن اسحاق أكبر مؤرخي الحوادث الا ولى في الاسلام. فقد قال فيه قتادة «لا يزال في الناس علم ما عاش محمد بن اسحاق» وقال فيه النسائي «ليس بالقوي» وقال سفيان «ما سمعت أحداً يتهم محمد بن اسحاق، وقال الدارقطني «لا يُحتج به ولا بأبيه» وقال عنه مالك «أشهد أنه كذاب».

---

(٣٣) الحقائق في تاريخ الإسلام ٣٢٥

(٣٤) الحقائق في تاريخ الإسلام ٣٢٥

(٣٥) التوضيح ٢/٧٨

(٣٦) علوم الحديث ٣٤٢

(٣٧) فجر الإسلام ٢٩٤

(٣٨) علوم الحديث ٣٦١

(٣٩) الكفاية ١٣٣

وهكذا يتبين لنا عدم وجود معيار موضوعي للرواة، والتفضيل فيهم متروك للأهواء الشخصية والسياسية، فراوٍ يطعن فيه بعض الفقهاء ولا يأخذون عنه حديثاً، فإذا آخرون يطعنون في هؤلاء الفقهاء أنفسهم ويأخذون برواية المطعون فيه مما جعل الذهني يؤكد أنه «لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن (الحديث) على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة» «فإذا كان مسلم قد روي عن يحيى القطان قوله «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث» فإن مسلم نفسه يورد عن ابن الزناد قوله «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم من حديث»[٤٠] فأي القولان أصح؟ أن مسلم لم يخطر على باله مثل هذا السؤال!

وبعض الفقهاء أمرهم واضح حين يتصدون للدفاع عن مذاهبهم الفقهية زوراً وبهتاناً، فيشحنون كتبهم «بالموضوعات» سواء اختلقوها بأنفسهم أم اختلقها لهم الوضاعون خدمة وتأييداً لهواهم وقد أكد هذا أبو العباس حين قال «استجاز بعض الفقهاء نسبة الحكم الذي دل عليه القياس الجلي الى رسول الله، ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها أنها تشبه فتاوي الفقهاء ولأنهم لا يقيمون لها سنداً[٤١] وقد ذكر ابن حجر في فتح الباري أنه وقع في مسند أحمد حديث ربيعة بن أمية بن خلف الجمحي وهو من أسلم وشهد مع رسول الله حجة الوداع، وحدَّث عنه بعد وفاته، ثم لحق بالروم وتنصر، وقال الليث ابن سعد أحصيت على مالك سبعين مسألة كلها مخالفة لسنة النبي، بل

---

(٤٠) الحقائق في تاريخ الإسلام ٣٢٥

(٤١) علوم الحديث ٢٦٧

ان عالماً مشهوراً كالسمعاني «عبد الكريم - ٥٦٣» صاحب كتاب الأنساب، إذا صح ما يرميه به ابن الجوزي من الكذب الصراح والتدليس يوم أمسك بيد شيخ له في بغداد، ثم عبر معه الضفة الأخرى من النهر المسمى «عيسى» ثم راح يحدِّث قائلا سمعت من الشيخ فلان فيما وراء النهر كذا وكذا. موهماً بذلك أنه استمع منه في الموضع المسمى «ما وراء النهر»، وحتى إذا أخذنا في الاعتبار أن السمعاني كان شافعياً، وابن الجوزي حنبلياً، وحتى إذا كانت هذه الواقعة المنسوبة للسمعاني غير صحيحة، فإن طعن الفقهاء في بعضهم البعض صار أمراً ثابتاً بسبب الصراعات المذهبية، بل هناك من طعن في مدارس بأكملها من المحدثين، ففي تهذيب ابن عسكر قال ابن عدي «رفع المعمري أحاديث وهي موقوفة وزاد في المتون أشياء ليس فيها، وكان كثير التحديث، وهذه عادة موجودة في البغداديين وفي حديثهم وحديث ثقاتهم فانهم يرفعون الموقوف ويوصلون المرسل ويزيدون في الأساتيد.

فاذا نزلنا من المستوى السياسي الى المستوى «الفقهي» ثم الى المستوى المصلحي الصرف وجدنا طلب الحظوة عند الحكام أمراً لا يستهان به في وضع الأحاديث، وهذا ما فعله بعض «العلماء» في كل جيل تقرباً الى الطبقة الحاكمة وكسباً للحظوة والدراهم، كما فعل غياث بن ابراهيم النخعي الكوفي مع أمير المؤمنين المهدي الذي كان يحب اللعب بالحمام اذ قال له محدثا «قال رسول الله لا سبق إلا في نصل أو خف أو جافر أو جناح» ولكن المهدي قال في قفاه أشهد أنه قفا كذاب! كما أن هناك من جعل رواية الحديث وسيلة لكسب العيش، فلا يحدِّث إلا مقابل مال، فها هو أبي نعيم الفضل الذي يعتبره البعض

حافظ ثقة يضرب الرقم القياسي في الخبرة بالشؤون المالية، فهذا أحد تلاميذه علي بن جعفر بن خالد يقول «كنا نختلف إلى أبي نعيم الفضل ابن دكين القرشي نكتب عنه الحديث فكان يأخذ منا الدراهم الصحاح فاذا كان معنا دراهم مكسورة يأخذ عليها صرفاً» ولذلك، ويبدو أن أمر التعيش بالأحاديث قد استفحل، نجد شعبة بن الحجاج ينصح بأخذ الحديث عن الغني الموسر لأنه يستغني عن الكذب، ويؤكد رأيه حين يعترض عليه علي بن عاصم بأنه «كم من غني يكذب» فيقول لا تكتبوا عن الفقراء شيئاً[٤٢] أما إذا كتبنا عن الأغنياء فسنجد «أن التاجر الصدوق مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة» هكذا يقال أن الرسول قال:

وإذا أضفنا الى كل ما سبق الرغبة في الظهور بمظهر المتعالم بين عامة الناس كسبب في وضع الأحاديث لكي يستر المتعالم جهله ويظل في أعين الناس متعالماً يشار إليه بالبنان، فانه يكثر من وضع الغرائب على لسان الرسول ليبرهن على إنفراده بهذا «العلم»، وما يقوموا به القصاصون الذين يحفظون أسانيد مشهورة ثم يضمنونها كل حديث يفترونه فان الصورة الواضحة لكل هذا يلخصها لنا أبو بكر أحمد المعروف بالخطيب البغدادي (-٤٦٣ هـ) حين يصف المشتغلين بالحديث بأنهم «يحملون عمن لا تثبت عدالته ويأخذون ممن لا تجوز أمانته ويروون عمن لا يعرفون صحة حديثه ويتيقن بثبوت مسموعه، ويحتجون بمن لا يحسن قراءة صحيفته، ويكتبون عن الفاسق في فعله

---

(٤٢) الكفاية ١٥٦.

والمذموم في مذهبه وعن المبتدع في دينه المقطوع على فساد اعتقاده[٤٣].

★ ★ ★

بعد هذا كله كيف يمكن بيان الغث من السمين؟ كيف يمكن تمييز الموضوع من غير الموضوع؟ وهل هذا ممكن؟

صحيح لقد بذلت في سبيل هذا جهود جبارة، كانت في الواقع على حساب البحث العلمي وأحياناً معرقلة للبحث العلمي بمعنى الكلمة، ولكن هذه الجهود محكوم عليها بالفشل أساساً، فالتناقش بأجمال تلك الطرق التي اتبعت في هذا المجال، لكي نتبين أننا لم نتسرع في الحكم، ولنرى أنها حتى لو أثمرت فلن تقود إلا الى «تفسير الماء بالماء».

أولا من هم الصحابة؟

انه قد يتبادر الى الذهن أن الصحابي هو الذي صحب الرسول وكان معه في السراء والضراء أمثال أبو بكر وعمر وعلي وعثمان وغيرهم من المشهورين على هذا النحو، ولكن إذا عرفنا من الذي اصطلح على تسميته صحابي لهالنا العدد الذي لا نهاية له ممن ينطبق عليهم تعريف «الصحابي»، إذ أن كل من لقي النبي مؤمناً ومات وهو مسلم ولو لساعة واحدة من النهار، اعتبر صحابياً، وبالتالي أدخل في زمرة الصحابة حتى الصبيان أمثال الحسن والحسين... الخ[٤٤] فاذا

---

(٤٣) علوم الحديث ص ٦٨.

(٤٤) علوم الحديث ٣٥٢

اعتمدنا هذا التعريف فلن نتمكن من حصر من هو صحابياً وقد قدرهم أبو زرعة بأنهم « مائة وأربعة عشر ألف » وهنا تواجهنا مشكلة تحديد من الذي استمع فعلا منهم الى النبي، كما ان هذا العدد الكبير يستحيل من ناحية اجماعه على حديث، كما أن النبي بالضرورة قد حادث بعضهم بما لم يحادث به البعض الآخر، ووقع من الحواد ـ، أمام البعض ما لم يره آخرون، وقد تفرق هؤلاء « الصحابة » في الأمصار مما جعل مستحيلا استقراء هؤلاء جميعاً واستماع أقوالهم وتدوين ما « يحفظونه » من حديث ولهذا فان الاجماع أصلا مستحيل، لأننا في هذا العدد الهائل لا نعرف من هم الصحابة على وجه التحديد، وأصبح الأخذ بالحديث انطلاقاً من ثقة مسبقة لا ينهض عليها برهان مما يرتد الى دور منطقي يؤخذ حديثه لأنه صحابي وهو صحابي لأنه يحدِّث عن النبي، وهكذا كان لأبي هريرة الذي صاحب النبي على بطنه - كما يقول - أقل من ثلاث سنوات أن يروي من الأحاديث ما يفوق ما رواه المهاجرون الذين صحبوا النبي بمكة والمدينة.

فاذا كان اجماع الصحابة مستحيلا بسبب هذا العدد الهائل الذي ينطبق عليه مصطلح « صحابي » فكيف نميز اذن دون اللجوء الى هذا الاجماع؟

١ - إن أبسط الطرق وأشدها عقماً هو اعتراف الواضع نفسه كما أشرنا من قبل، ولكن كم من أهل البدع رجعوا واعترفوا بوضعهم للأحاديث؟ وكم منهم لم يرجع وبالتالي لا نعرف عما وضعوه شيئاً؟ وماذا نعني بالبدعة ومن هم أهل البدع؟ ان الاعتراف بالبدعة ليس بالأمر الهين خاصة فيمن يعتقد نفسه « مجاهداً » في سبيل غايات سامية وانه الفرقة الناجية من النار؟! وإذا كان فقهاء السنة قد

تساهلوا في الأحاديث الحاثة على الفضائل فكيف لا يتساهل غيرهم في الأحاديث المناصرة لمذهبهم الذي يعتقدونه وحده على حق؟! واذن فان هذه الطريقة تبينت غير مجدية على الإطلاق إذ أنها انتهت الى تراشق الأطراف بتهمة «البدعة» دون إمكانية تحديد ما هي البدعة ومن هو المبتدع. ولهذا اضطر المشتغلون بالحديث إلى صرف النظر عنها والبحث عن طريق آخر.

٢ - وقد اتجهوا الى اللغة يحاولون تفحص ما إذا كان في المروي لحناً في العبارة أو ركاكة في المعنى. ولكنهم اضطروا الى ترك هذه الطريقة أيضاً لاستحالة الحفظ اللفظي عن الرسول واضطروا الى قبول الركة في اللغة، ولهذا لم يعد الحديث حجة في اللغة، فأئمة النحو لم يجعلوا الحديث من النصوص التي يستشهدون بها على قواعدهم في اللغة لأنهم استيقنوا أن النص الصحيح قد ضاعت معالمه ولا يعلم أحد على وجه اليقين ما هي الصورة الصحيحة التي نطق الرسول بها.

وقد اهتم المدققون فقط بركّة المعنى، غير ان هذا - كما رأينا - مستحيل إذ لا معنى بدون لغة، وأي تغيير في اللفظ قد يؤدي الى تغيير كامل في المعنى علاوة على أنه ليس من المؤكد أن يكون الراوي قد فهم واستوعب المعنى بدقة، وهكذا تبين عقم هذه الطريقة أيضاً بالإضافة الى أنه من الممكن أن يكون الحديث على أفضل صورة لغة ومعنى دون أن يكون بالضرورة من قول الرسول إلا إذا افترضناه الوحيد الذي ينطق بالعربية وهذا فرض باطل!

٣ - أن يكون المروي مخالفاً للعقل أو الحس والمشاهدة غير قابل للتأويل ولكن هذا أيضاً لا يثبت أن النبي هو صاحب الحديث إلا

إذا سلمنا بأنه الوحيد الذي يصدر عنه ما لا يخالف العقل فقط وان بقية الناس لا يتحدثون إلا بما يخالف العقل، فموافقة الحديث للعقل لا تعني إطلاقاً صدوره عن النبي، ولهذا فإن القاعدة التي أوردها ابن الجوزي «ما أحسن قول القائل اذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع» هذه القاعدة تبدو عقيمة، فقد يكون الحديث معقولا لا يخالف المنقول ولا يناقض الأصول مع أنه ليس من حديث الرسول. وقد اعترف البعض بأن معيار صحة الحديث ليس في أسانيده وإنما في حسنه أي إذا كان يراه مقبولا فانه يجعل له اسناداً، وقد قال خالد بن يزيد في هذا الصدد سمعت محمد بن سعيد الدمشقي يقول «إذا كان كلام حسن لم أر بأساً أن أجعل له اسناداً» ولكن معقولية الحديث لا تثبت أبداً صدوره عن النبي، ورغما عن هذه القاعدة أثبت البخاري في صحيحه أحاديث لا يعقل ورودها عن النبي مثل «لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة عام نفس منفوسة» أو الحديث «من اصطبح كل يوم بسبع ثمرات عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم الى الليل» غير أن النجار لم يجرب هذه الوصفة وإلا لما أنهى صحيحه!

٤ - أما القاعدة الرابعة فهي أن يتضمن المروي وعيداً شديداً على أمر صغير أو وعداً عظيماً على أمر حقير، غير أن هذا أيضاً لا يثبت شيئاً فقد يكون المروي غير متضمن وعيداً شديداً على أمر صغير بل وعيداً مناسباً لهذا الأمر أو وعداً مناسباً لأمر آخر دون أن يمنع هذا من كونه موضوعاً، أما المبالغة في الوعد والوعيد فلا تدل إلا على عدم تمرس الواضع بالوضع وليست شرطاً في كل وضع.

٥ - أما القاعدة الخامسة فلا تستحق حتى الذكر، إذ من الطبيعي

ألا نصدق المشهور بالكذب ولا نأخذ عنه حتى في الأمور العادية من حياتنا فما بالك بالحديث عن الرسول!

٦ - أما أهم القواعد، ولكنها تلك التي تبطل أي فاعلية للأحاديث فهي عدم مخالفة القرآن، فاذا كان الحديث متفقاً اتفاقاً تاماً مع ما ورد في القرآن، وهذا مطلوب بالضرورة، فإن هذا الاتفاق يعدم أي أهمية للحديث، وهنا اما ان الحديث مخالف لما جاء في القرآن وفي هذه الحالة يرفض، واما انه متفق، وفي هذه الحالة لن يفيدنا في التشريع، إذ كيف يستفاد من الحديث إذا كانت صحته تقاس - ولا مفر من ذلك - على هذا النحو؟! إذ معنى هذا انه لن يضيف جديداً. ثم انه في هذا دور منطقي اذ نعتبر الحديث مصدر من مصادر «الشريعة» في الوقت الذي نقيس فيه صحة الحديث على الشريعة «القرآن». ثم ان اتفاق الحديث مع القرآن لا يعني بالضرورة أن مصدره الرسول، فقد تصدر عنا جميعاً عبارات حسنة معقولة متفقة مع القرآن دون أن يكون الرسول قائلها.

ولهذا كله فان وضع الأحاديث جانباً وعدم الاعتماد عليها في التشريع لا يحدث أي خلل في التشريع لأنها أصلا لا قيمة تشريعية لها بل قيمة سياسية، ولأن القرآن وحده هو شريعة المجتمع الإسلامي.

د. رَجَب بو رَبوس

بنغازي ٨١/٢/١٢ م